

Distr.: General  
24 February 2003  
Arabic  
Original: English



### مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عملاً بالطلب المقدم في جلسة مجلس الأمن ٤٧٠٥، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بشأن البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، يعمم طيه، لاطلاع أعضاء المجلس، التقرير المرفق الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المرفوع إلى مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣)

### مقدمة

١ - ما برحت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل داعيا من دواعي قلق مجلس الأمن وموضوعا للعديد من بياناته. ففي بيان رئاسي مؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أدان أعضاء المجلس بأشد لهجة المذابح والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة في مقاطعة إيتوري بالجزء الشرقي من ذلك البلد. وأعرب الأعضاء عن عزمهم على مواصلة رصد الحالة في هذا الصدد، استنادا إلى التحقيقات المستمرة التي تجريها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢ - وهذا التقرير يستند إلى الجهود المشتركة التي بذلتها المفوضية والبعثة وإلى زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وهو يعرض الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد، ويلقي الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مؤخرا شتى القوات العاملة هناك، ويقدم معلومات مستوفاة عن مذابح كيسانغاني التي وقعت يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢. والتقرير يشمل الفترة من ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

### أولا - حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ككل

٣ - لا تزال حالة حقوق الإنسان خطيرة في شتى أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم التزام كافة أطراف الصراع بالإصلاح السياسي والقضائي لتعزيز حقوق الإنسان فإنها تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون أن يحل بها العقاب. وهناك على نطاق واسع تقاعس عن توفير الحد الأدنى من الضمانات بشأن الاحتياجات التي ينفرد بها أكثر الناس تهميشا وضعفا، ألا وهم النساء والأطفال والمشردون داخليا والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤ - لقد ظلت البعثة والمفوضية والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوثقون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتواصل في البلد، لا سيما في الجهات التي يسيطر عليها المتمردون التابعون للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، وحركة تحرير الكونغو، واتحاد الوطنيين الكونغوليين. وفي الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، لا يزال القلق مستمرا بشأن إقامة العدالة، وذلك

بسبب ضعف النظام القضائي. وفيما يختص بالأراضي التي يسيطر عليها المتمردون، لا تزال التقارير ترد بشأن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما في شرق البلد. ومن المقرر أن تقوم المقررة الخاصة ببعثة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، وسترفع إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين التي ستعقد في أواخر آذار/مارس تقريراً بشأن النتائج التي تتوصل إليها.

٥ - وفي هذا السياق، قمت بزيارة البلد لإجراء تقييم على الطبيعة لحالة حقوق الإنسان على ضوء توقيع اتفاق بريتوريا المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وخلال إقامتي هناك، أجريت مشاورات مع قطاع عريض من الفعاليات في كينشاسا وكيسانغاني، ومن بينها الرئيس كابيلا وأعضاء حكومته، وقادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، والرئيس السابق ماسير (ميسر الحوار بين الكونغوليين)، والجمعية الدبلوماسية الدولية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعات الإنسانية، وممثلو المجتمع الأهلي.

٦ - وتقييمي العام مفاده أن حالة حقوق الإنسان السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو للانزعاج وتمثل خطراً على عملية السلام الهشّة. وعلى الرغم من إبرام اتفاق بريتوريا وغيره من اتفاقات السلام، فإن الحرب الدائرة في شرق الكونغو تتسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومعاناة رهينة لآلاف المدنيين. إذ أدى القتال في منطقة أوفيرا والاشتباكات في مقاطعة إيتوري والفضائح المرتكبة في منطقة بني - مامباسا إلى تشريد الآلاف من الناس.

٧ - وقد أقر كل من الحكومة وقادة المتمردين بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، لا سيما كبار المسؤولين العسكريين، من العقاب يمثل عقبة كبرى تحول دون تعزيز حقوق الإنسان والسلام الحق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل بعض هذه الانتهاكات جرائم دولية يمكن أن تنظر فيها محاكم مختلفة، من بينها المحكمة الجنائية الدولية. وقد صدقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على نظام روما الأساسي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٨ - وقد أصدرت محكمة النظام العسكري، وهي هيئة قضائية تعسفية تمارس مهامها في الجهات الخاضعة لسيطرة الحكومة، أحكاماً بالإعدام على عدد كبير من الأشخاص (من بينهم مدنيون)، دون توافر أي إمكانية لإعادة المحاكمة أو الاستئناف أمام القضاء، وتسببت في إعدامهم. وفي خلال مناقشاتي مع الرئيس كابيلا، حثته بشدة على توقيع القانون المتعلق بإلغاء المحكمة لكي يتسنى إنفاذه على الفور. ويمثل اللجوء العشوائي في هذه العملية القضائية وخلافها من العمليات القضائية في البلد إلى الحكم بالإعدام أحد دواعي القلق الشديد، وهو

الأمر الذي أثرته مع مسؤولي الحكومة في كينشاسا وقيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما في كيسانغاني.

٩ - بل إن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء البلد تمثل داعيا آخر من دواعي القلق الشديد. فكثير منهم عرضة للتحرش والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المبرر. وبينما كنت في البلد، قدمت احتجاجات شديدة فيما يختص ببعض المحتجزين؛ وبعدئذ أُخطرت بأنه عقب تدخلني أُطلق سراح بعض المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بصورة تعسفية في كينشاسا.

١٠ - ويجري انتهاك حقوق الأطفال والنساء في شتى أنحاء البلد، ولا سيما في الجهات التي يسيطر عليها المتمردون، حيث يمثل العنف الجنسي المرتكب بحق النساء والفتيات أداة من أدوات الحرب. كما جرى التشديد بقوة على التمييز ضد المرأة في إطار القانون الكونغولي، وعلى الحاجة إلى معالجة هذا. وقد أُخطرت باستمرار بتجنيد الأطفال للخدمة العسكرية وفرض السخرة على النساء والأطفال على الرغم من الجهود المبذولة لوضع حد لهاتين الممارستين.

١١ - والحالة الإنسانية المثيرة للقلق فعلا آخذة في التدهور نظرا للصعوبات التي تواجهها جماعات الإغاثة الإنسانية فيما يختص بالوصول إلى الجموع السكانية المعوزة، التي شرد الكثير من أفرادها بإرغامهم على ترك ديارهم وأخذوا يبحثون عن الملجأ في غابات المنطقة الشرقية، حيث تتعذر الحياة الطبيعية. وهذه جهات يسيطر عليها المتمردون. هذا ويقوم كل طرف من الأطراف المتحاربة بمنع العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية من عبور المنطقة الخاضعة لسيطرته. وتأمين إمكانية وصول العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية بأمان يمثل مسألة بالغة الأهمية نظرا لضخامة عدد الأشخاص المشردين داخليا.

١٢ - ولا يزال استمرار نهب الموارد الطبيعية وإيرادات الدولة يمثل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار وسببا أساسيا لوقوع انتهاكات جسيمة ماسة بحقوق الإنسان. ومن دواعي القلق أيضا سرعة تدهور حالة الاقتصاد، وهو التدهور الذي يتفاقم بفعل استمرار الصراع. ويؤدي انخفاض دخول الأسر المعيشية بدرجة هائلة إلى الابتزاز الذي يمارسه القضاة والجنود ورجال الشرطة والمعلمون ومديرو المدارس والأطباء والمرضات، الأمر الذي أدى إلى عدم فعالية جهاز الإدارة العامة بأسره.

## ثانيا - المعالم الرئيسية لانتهاك حقوق الإنسان بصورة جسيمة في الآونة الأخيرة

١٣ - وعلى ضوء ذلك، أُبين الآن بعض الفظائع المحددة المرتكبة مؤخرا في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة والمتمردون.

### ألف - الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة

١٤ - رغم إعلان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن عزمها على تحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال مراكز الاحتجاز، التي ساءت سمعتها بصدد معاملتها للمحتجزين، مفتوحة الأبواب رغم صدور مرسوم رئاسي يقضي بإغلاقها. أما السجنون، فإنها في حالة يرثى لها وتعاني من الاكتظاظ البالغ. وقد احتجز صحفيون بارزون لأنهم أبدوا آراءهم بشأن قضايا حقوق الإنسان والدستور وسيادة القانون.

١٥ - وعلى الرغم من صدور مرسوم رئاسي يكفل حرية النشاط للأحزاب السياسية، ومن القرارات المتخذة بالإجماع في صن سيني، لا يزال أعضاء بعض الأحزاب السياسية يتعرضون للاعتقال التعسفي والاحتجاز ويمنعون من التجمع. وقد أثارت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتبي هذه المسائل مع وزير حقوق الإنسان، الذي وعد باتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الحالة. كما أثرت هذه المسائل في اجتماعاتي المعقودة مع السلطات الكونغولية.

١٦ - وضمن آخر الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الحكومية ذلك الحادث الذي وقع في أنكورو، بمقاطعة كاتانغا، في الفترة من ١٠ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في أثناء القتال الناشب بين ميليشيا ماي - ماي والقوات المسلحة الكونغولية. ووفقا للمعلومات التي جمعها فريق مشترك بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قتلت القوات الحكومية أكثر من ١٠٠ شخص (انظر تقرير الفريق المشترك الموفد إلى أنكورو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). وعلاوة على ذلك، فقد أُحرق أكثر من ١٠٠٠ مسكن، بينما تحدثت السجلات عن حالات عديدة وقع فيها دمار وهرب ومعاملة لا إنسانية. ويبدو أن القومندان إميل توابونغو مسؤول عن هذا الحادث، ومثله في ذلك جنود اللواء الخامس والتسعين التابع للقوات المسلحة الكونغولية المرابط في المنطقة، الذين يبدو أنهم اقترفوا هذه الأفعال تحت قيادته.

١٧ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصدرت محكمة النظام العسكري أحكاما بالإعدام على ٣٠ شخصا من بين ١٥٠ شخصا اتموا في بداية الأمر بالاشتراك والتورط في

اغتيال الرئيس الراحل لوران ديزيريه كاييلا أو بارتكاب أي من الفعلين. وخلال اجتماعي مع السلطات الكونغولية على أرفع مستوى، بما في ذلك الرئيس كاييلا، طرحت عليها المسائل المتصلة بضرورة توفير محاكمة مشروعة أمام المحاكم وبإصدار أحكام الإعدام. ووعدت تلك السلطات بمراعاة ذلك عند اتخاذ قرار نهائي بشأن الأشخاص المدانين.

#### باء - الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين

١٨ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ذهب فريق تحقيق خاص تابع للبعثة إلى منطقة بني للتحقيق في الادعاءات القائلة بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان - إعدامات تعسفية، واغتصاب، وتعذيب، وحالات اختفاء قسري - في بلدة مامباسا وفي القرى الواقعة على محور مامباسا/مانجينا ومحور مامباسا - إرنغيتي. وأكد فريق التحقيق وجود نمط ثابت من السلب والقتل والاعتصاب بوصف ذلك تكتيكات حرب نفذتها القوات العسكرية المشتركة بين حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وفي أثناء القتال الذي نشب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عندما كان جنود حركة اتحاد الوطنيين الكونغوليين يساعدونها. وقد استهدفت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة مجموعة ناندي الإثنية والأقزام، الذين أرغموا على الهروب إلى الغابة فرارا من الاضطهاد لتعاونهم المزعوم مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير.

١٩ - وأفاد الضحايا بوجود حالات عديدة من تشويه الأعضاء البشرية أعقبتها حالات التهام لتلك الأعضاء. وقد استجوب فريق التحقيق الخاص أكثر من ٥٠٠ شخص من المشردين داخليا في بني، ويتمبو، ومانجينا، وأويتشا، وإرنغيتي. ووفقا لأقوال الشهود، فإن انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعا كانت عمليات إعدام بصورة موجزة (٢٢٠) وعمليات اغتصاب (٩٥) وعمليات اختفاء قسري (١٢٢) وفقد أشخاص، من بينهم أطفال (١٠٢)، وتعذيب وسوء معاملة (٣٢ حالة) وأكثر من ١٠٠ حالة اختطاف أشخاص فرضت عليهم السخرة (انظر تقرير فريق التحقيق الخاص الموفد إلى بني ويتمبو ومانجينا وأويتشا وإرنغيتي في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).

٢٠ - كما أفاد الشهود بوجود نحو ١٥ حالة التهام أعضاء بشرية سبقتها عمليات تشويه أعضاء بشرية وبقر أحساد وتمزيقها. وقد اضطر ثلاثة قساوسة من الكاثوليك إلى تعقب القوات المتقدمة نحو مانجينا، وشهدوا في طريقهم عملية تشويه الأعضاء الجنسية لكافة الجثث

البشرية على الطريق. وخلال زيارة الفريق إلى مامباسا ومانديما تأكد النهب المنتظم لكافة المباني، بما فيها المستشفيات والكنائس، وذلك فضلا عن المساكن.

٢١ - لقد سميت العملية العسكرية المخططة عملية "مسح السبورة". ويبدو أن القوات المشتركة بين حركة تحرير الكونغو وتجمع الكونغوليين من أجل الديمقراطية/الوطني كانت تستهدف من تلك العملية الذهاب من بلدة إلى أخرى لتدمير كل شيء يمكن أن تضع أيديها عليه. ويدعى أن بعض الجنود شوهدوا وهم يرتدون قمصان تي شيرت مطبوعا عليها شعار "مسح السبورة"، الأمر الذي يوحي أيضا بأن العملية كانت مدبرة بعناية. وأكد جنود من هذه القوة أنهم قد وفدوا بتعليمات من جان بيير بمبا (حركة تحرير الكونغو) وروحيه لومبالا (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التحرير). وكانت القوة مزيجاً من جنود القوات المسلحة الرواندية السابقين الآتين من منطقة خط الاستواء، الذين لا يتكلمون سوى لغة اللينغالا، ومجندين آخرين قادمين أساساً من إيسيروا، وقليل منهم أتوا من إيتوري (رغم التعرف على بعض المتكلمين باللغة الأوغندية واللغة البرتغالية). وكانت هناك أيضاً ثلاث جماعات فرعية تطلق على نفسها أسماء 'فودر' و 'دراغون' و 'نيغر'. وقد تلقى من يسمون "المساحين" أمراً بمهاجمة المحور المزدوج المؤلف من بلدة مامباسا وإرنغتي بهدف إعادة التجمع في بني والاستيلاء على كافة الأراضي التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير.

٢٢ - وبعد الطلب الذي قدمه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بذلت البعثة والمفوضية جهوداً المتابعة الإجراءات التي اتخذتها حركة تحرير الكونغو لحاسبة المسؤولين عن المذابح. وجزير بالذكر أن السيد بمبا قد اعترف بصحة الاتهامات، بعد أن أنكر ذلك في البداية واصفاً إياه بأنه حملة افتراء قادها أعداؤه؛ ووعد بمقاضاة المشتبه في ارتكابهم الجرائم. وتفيد التقارير بأن ٢٧ ضابطاً قد اعتقلوا حتى الآن وأن من المقرر محاكمتهم في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣. إلا أن موقفي يتمثل في أن العدالة لا يمكن تحقيقها، بل ولا ينبغي تحقيقها، إلا على أيدي السلطات المعترف بها قانوناً.

٢٣ - وأدت الأزمة حول بني/مامباسا إلى تشريد ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، اشترك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والبعثة في بعثات تقييم للاحتياجات الإنسانية أوفدت إلى المنطقة، وذلك في شراكة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، كان العديد من المشردين قد شرعوا في العودة نحو مامباسا وإرنغتي، ولكن أعداداً كبيرة تفرقت في الغابة المحاوررة ذات المسالك الوعرة. ويمثل انعدام الأمن الغذائي شاغلاً يفوق ما عداه من الشواغل. وقد سلم

برنامج الأغذية العالمي ٢١٣ طنا من الأغذية في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتفيد تقديرات أفرقة الإغاثة الإنسانية أنه إذا لم تتحسن الحالة الأمنية لن يتمكن المشردون من رعاية محاصيلهم بل سيزداد الموقف تعقيدا فيما يتعلق بتوافر الأغذية في الأجل الطويل.

٢٤ - وأكدت بعثتان أوفدتا مؤخرا إلى بانيا (اضطلعت بهما بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والمفوضية في ٣ و ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣) حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من بينها عمليات اغتصاب جماعي للنساء وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء وعمليات نهب وإحراق للمساكن. وقد وقعت هذه الاعتداءات بين آب/أغسطس ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي نياكوندي قُتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص بكثير، حسبما أفادت التقارير؛ وفر السكان إلى الغابة. وأكدت البعثة أيضا وجود عشرات من المقابر الجماعية في بانيا وضواحيها. وأفادت التقارير بوقوع فظائع مماثلة في كيندو. وتأكدت التقارير التي تحدثت عن ارتكاب عمليات اغتصاب جماعي متكررة في شمال كيفو وجنوبها.

٢٥ - ووفقا للمعلومات الواردة من مصادر غير منحازة، تتبلور في منطقة ماهاجي أزمة إنسانية تنطوي في الوقت نفسه على أبعاد متعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بفعل الهجمات العسكرية التي نفذها اتحاد الوطنيين الكونغوليين - التصالح والسلام بالاشتراك مع جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وكانت مقاطعة إيتوري قد نكبت على مدى سنوات عديدة بأعمال عنف تشارك فيها أساسا جماعتا لِنْدو وهيما. ولا تزال الحالة هناك شديدة التفجر.

٢٦ - وفي الجهات التي يسيطر عليها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٢ اتحاد الوطنيين الكونغوليين - التصالح والسلام، تدهورت حالة حقوق الإنسان على نحو ملحوظ. وتكشف المعلومات التي جرى تجميعها عن ارتكاب العسكريين التابعين لذلك الاتحاد أعمال الاضطهاد لأسباب إثنية وقبلية، والابتزاز والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء، وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، والتجنيد القسري للأطفال. وهذه الحالة تسببت في فرار آلاف المدنيين جنوبا من بانيا إلى إيرومو ومباسا وبي، ليزيد بذلك عدد المشردين داخليا في هذه المنطقة. وعقب أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التي شهدتها مباسا، اضطرت هؤلاء الأشخاص إلى الفرار صوب الجنوب للمرة الثانية ومعهم أفراد الجماعة المضيفة لهم، واتجهوا إلى بلدي إرنغي وأويتشا في منطقة بي. وأفادت التقارير بالتعرف على مقابر جماعية في أماكن عديدة في بانيا، وتحديدًا في كامب ندورومو، وفي مقر إقامة الحاكم السابق، وقريبا من المستشفى العام، وفي مدزبلا.

٢٧ - وشهدت مقاطعة إيتوري في الشهر الماضي عمليات انتهاك جسيمة لحقوق الإنسان. وتفيد التقارير المستمرة بوقوع عمليات قنص للبشر وأعمال انتقامية في منطقة بانيا، لأسباب إثنية. وتوحي بعض الشهادات بأن توماس لوبانغا، رئيس اتحاد الوطنيين الكونغوليين - المصالحة والسلام يشعل الأزمة. وجدير بالملاحظة أن السيد لوبانغا لم يشترك في الحوار بين الفصائل الكونغولية في صن سيتي، وبالتالي فهو ليس طرفا في اتفاق بريتوريا. ويعزو مراقبون عديدون تصرفاته في الآونة الأخيرة إلى شعوره بالإحباط، وهم يوصون بالتوصل إلى سبيل لإشراكه في عملية إيتوري لإحلال السلام.

### جيم - بيانات موقف موجهة إلى القادة الكونغوليين

٢٨ - كان ردي على مختلف الجماعات التي التقيتها خلال بعثتي واضحا كل الوضوح. فقد أعربت عن القلق الشديد إزاء عدم احترام حقوق الإنسان، لا سيما فيما يختص بالانتهاكات الجسيمة التي وقعت مؤخرا في مختلف أنحاء البلد، وتفاهت الصراعات الإثنية وما تفيد به التقارير من فظائع مرتكبة على نطاق واسع بحق المدنيين. وقد ذكرت المتحاربين. ومسؤوليتهم عن حماية السكان المدنيين في الجهات الخاضعة لسيطرتهم. وعلاوة على ذلك، أكدت أن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب شرط لا غنى عنه إذا أريد تحقيق المصالحة والسلام الدائم في البلد؛ وكررت القول بأن المجتمع الدولي سوف يسعى إلى تقديم كافة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وشددت مرارا على أهمية اتفاق بريتوريا لأنه يتيح في الوقت المناسب فرصة لتحسين الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يختص بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

٢٩ - وأخيرا، دعوت كافة الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإلى التعاون على تنفيذ اتفاق بريتوريا تنفيذا فوريا بلا حدود.

### ثالثا - متابعة مذابح ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ التي وقعت في كيسانغاني

٣٠ - في تموز/يوليه الماضي، قدم سلفي تقريرا عن المذابح التي شهدتها كيسانغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وطلب المجلس المداومة على إطلاعه على إجراءات المتابعة. وقد اضطلع مكنتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة من البعثة، بعدة بعثات إلى غوما وكيسانغاني، وبفضلها يمكنني الإفادة بما يلي:

- رغم إدعاء قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما بأنها أنشأت لجنة تحقيق عامة بمجرد اندلاع الأحداث وأنها أمرت بأن يجري مكتب المدعي العسكري

في كيسانغاني تحقيقاً قضائياً، تشير المعلومات التي تم جمعها إلى أن لجنة التحقيق لم تقم على الإطلاق بزيارة قرية مانغوبو التي شهدت معظم عمليات قتل المدنيين.

• وعدت قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بمقاضاة كافة المشتبه في أمرهم ممن جمعت بحققهم أدلة كافية، ومن بينهم الموظفون العموميون المذكورون في تقارير الأمم المتحدة. وحسبما ذكر رئيس إدارة العلاقات الخارجية لذلك التجمع، فإن المحاكمات سوف تكون علنية وسوف يمنح المشتبه في أمرهم حق الدفاع عن أنفسهم. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرى مجلس عمليات الحرب المنعقد في كيسانغاني محاكمة قصيرة لعدد صغير من الضباط العسكريين وضباط الشرطة المدعى تدبيرهم لمذابح ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وبصرف النظر تماماً عن شرعية مثل هذه المحاكم والإجراءات المشكوك في أمرها، لم تشمل قائمة المتهمين أيًا من كبار الضباط العسكريين المعروفين الذين حددتهم شهود العيان وجماعات حقوق الإنسان بوصفهم الأشخاص الذين وجهوا القاتمين بالمذابح أو قادوهم، ولم تشمل أيًا من كبار المسؤولين المدنيين. وبدلاً من ذلك، كان معظم المتهمين أشخاصاً اتُّهموا بإبادة الجنس البشري أو الشروع في إبادة الجنس البشري أو التحريض على الكراهية الإثنية بصدد قتل عدد صغير من الروانديين في المراحل الأولى للأحداث.

٣١ - وفي خلال اجتماعي مع قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما في كيسانغاني يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعربت عن قلقي الشديد بشأن عدم وجود رغبة في تقديم مرتكبي أعمال القتل إلى العدالة. وسلّمتهم قائمة بأسماء المتهمين الثلاثة الذين هم كبار القادة العسكريين لهذا التجمع، وأبديتُ ملاحظة مفادها أن اثنين منهم قد رُقيا. وطلبتُ إعفاءهما على الفور من مهام القيادة ريثما تتهيأ الظروف اللازمة لإجراء تحقيق مناسب ومحاكمة مناسبة على يدي سلطة معترف بها قانونياً. وهؤلاء الضباط هم:

(أ) القومندان آميسي ("تانغو - أربعة")، نائب رئيس أركان الجيش الوطني الكونغولي، المتورط في أحداث كيندو؛

(ب) العقيد برنار بيامونغو، قائد اللواء الثامن، الذي ذكر اسمه أيضاً باعتباره مدبراً للفظائع المرتكبة في كيندو، ومن بينها إعدام ثلاثة جنود علانية في شوارع كيندو بعد إجراءات موجزة؛

(ج) القومندان لوران نكوندا ميهيغو، القائد السابق اللواء السابع في كيسانغاني، وموجود الآن في كاساي.

## خاتمة

٣٢ - يتبين من المعلومات التي عرضتها أن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق لا تزال تُرتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون عقاب للجنّة. وسوف يلزم باستمرار أن يمارس مجلس الأمن كافة الضغوط الممكنة على الحكومة وغيرها من الأطراف المتحاربة ومناصريهم الأجانب، لا سيما رواندا وأوغندا، وذلك لوضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان ولثقافة الإفلات من العقاب، وللقيام على نحو نشط بحماية جموع المدنيين في المناطق الخاضعة لنفوذهم وسيطرتهم. وإنني أحث مجلس الأمن على تفعيل الوسائل اللازمة لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وبعض من ذُكرت أسماؤهم في هذا التقرير رقبّاهم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما إلى رتب أعلى توقعاً لإعادة توحيد القوات المسلحة. وبالمثل، هناك ضباط آخرون ذُكرت أسماؤهم في هذا التقرير، ولا سيما ضباط حركة تحرير الكونغو والقوات الحكومية. ولا بد من بذل الجهود للحيلولة دون إدماجهم في العمليات اللاحقة لاتفاق بريتوريا، وذلك ريثما يجري التحقق من سلامة موقفهم من خلال عملية قضائية موثوقة أو تحقيق موثوق. ولا بد من اعتبار كافة القادة مسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها المقاتلون الخاضعون لسيطرتهم. وينبغي إيلاء النظر الجدي إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ارتكبتها كافة الأطراف.

٣٣ - ولما كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صدّقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يلزم الضغط عليها كي تسنّ التشريع التنفيذي اللازم الذي يتيح مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب ومرتكبي الجرائم التي بحق الإنسانية أمام المحكمة الدولية، هذا إذا لم يتسنّ إنجاز ذلك بفضل تشريع وطني جديد، وإن كان من الواضح أن مثل هذا التشريع هو المفضل.

٣٤ - وستكون لجنة تقصي الحقيقة، المتعين إنشاؤها عملاً بالقرار الذي اتخذته كافة الأطراف في صن سيتي، أداة مفيدة لتعزيز المصالحة. ويمكن لتلك اللجنة أن تقوم، بالإضافة إلى إنشائها سجلاً تاريخياً، بإجراء التحقيقات والاستماع إلى شهادات الشهود والمجني عليهم والجنّة، وأن توصي بالإصلاحات اللازمة للحيلولة دون تكرار الاعتداءات. وإنني أحث مجلس الأمن على الدعوة إلى التنفيذ الفعال لأبواب اتفاق بريتوريا التي تدعو إلى إنشاء مرصد وطني معني بحقوق الإنسان ولجنة لتقصي الحقيقة وللمصالحة.

## قائمة الأسماء

أُنشئ في آب/أغسطس ١٩٩٨، بقيادة الدكتور أدولف أونوسومبا، وتسانده رواندا	التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية
أُنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بقيادة جان - بيير بimba، ويساندها الجيش الأوغندي	حركة تحرير الكونغو
أُنشئ في ١٩٩٩ (انشقاق من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما)، بقيادة مبوسا نيامويصي، ويسانده الجيش الأوغندي	التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير
أُنشئ في ٢٠٠٠ (انشقاق من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما)، بقيادة روجيه لومبالا، ويسانده الجيش الأوغندي	التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الوطني
أُنشئ في آب/أغسطس ٢٠٠٢ (منشق على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير): بقيادة توماس لوبانغا، وسانده في البداية الجيش الأوغندي. ولديه في الوقت الحالي علاقات مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما ورواندا (جيش التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما) (جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية)	اتحاد الوطنيين الكونغوليين/ المصالحة والسلام
(جيش التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير)	الجيش الوطني الكونغولي القوات المسلحة الكونغولية القوات المسلحة الرواندية القوات المسلحة الزائيرية جيش الشعب الكونغولي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية